

فعل يتعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربه زيد واعطيته زيلا بها
وكما يقال يوم الجمعة اعلمته زيلا ناضلا اذ مفاعيلها جمع جعله كالمفعول به قيل
كالتعدى الى اربعة ولا اصل له حذف عامله جوازاً يكون المفعول من قال
ماتى سرته ويجب عامل حذف عامل المفعول فيكون المفعول في قوله تعالى
التقيا كالمفعول به على التخصيص السابق ويتقدم جوازاً على ما عليه نحو يوم
الجمعة سرته ويجب تقدم المفعول في قوله تعالى لو تضمن المفعول فيجب على عامله
لو تضمن المفعول فيصدر نحو يوم ما ان يوم سرته واي يوم سرته
فيلزم نايب الفاعل كونه وله وفيه واعتذر عن نصيبه
جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى كازم النصيب وتركه نصيباً
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى تقطع بينكم على
قراءة النصيب فيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى
المصدر ثابت مقطوع فوجب العمل عليه وهذا وجه الالائية الكريمة الذي
فعل الفعل مع ما ابرئ من صاحبه مع قول احسنه عن نحو
كل رجل وضيعة فالرفع فيه واجب وان قصد المصطلح لعدم
العامل فيه نظر اذ ما عبارة عن المضمون بتعيينه المقسم كما عرفت
به عند القابل وتعيين المفعول يكون عاملاً غير مضمون كما عرفت له
بالول ولو كان عاملاً لتحقا ولمكن العطف جازاً العطف والنصب على
المفعول مع نحو جسدنا وزيد قيل المراد بالامكان الخاص يعني عدم
الوجود والامتناع ونحوه من زيد وعمر اي في العطف فلا بد
وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جوازاً مع النصيب لا مع
مطلقاً فيكون عين الجواز ولو زاد جوازاً لاشبههم وان
كان

كان عاملاً معني مستبطن اللفظ لا يحى بالجوهر والمكن العطف لكانا
نما ما تقيد بجواز الوجود وجب العطف لضعف العامل نحو
من ليد وعمر والآي وان لم يمكن العطف في الصورتين بالنصب
على المفعولية مع واجب جحدت وزيد مثال للعامل اللفظي مع
عدم امكان العطف وما كرم عمل مثال للعامل المعنوي مع عدم
المكانه ايضا ولا يتقدم المفعول مع عامله وان منفصلاً
اي يجوز كونه ضيلاً منفصلاً نحو حيث واياك لا متصلاً بل مع
الولوي في عرف النحاة تكرر كانه الغرض منها وهو تقيد
الحديث المنسوب الي صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشواً نحو
كيفية العامل كما زعموا عن المشهور باختصاصه مع احتياج
الي قيد الحيشية وخرج نحو جاز زيد والشمس طالعة الا ان يتكلف
والتعريف لا يحتمل وفيه جحدت اما اوله فلا ان العامل في العامل
نحو اللفظ والحال انما توضح كيفية مضمونه الذي هو الحديث
اذ لا بد لعامله من الدلالة على الحديث واما ثانياً فانه نفاً نحو
صفة الفاعل او المفعول به والحديث انما هو صفة اخرى للفاعل واحد
صفتي شيان شبيهين لا يكون كيفية الاخرى اذ كيفية الشيء
صفة لا صفة هو صفة اخرى مثلاً للمركب في جازين زيد راكبا
صفة زيد كما يجيء نعم للحال تدل على صفة الحديث ايضاً وهو
المفارقة لمضمون الحال لكن التزاماً كما يصح في التعريفات واما
ثالثاً فانه تتقاضه بالمركب والنوع التكريرين واعدام اشتراط
التكرير فيها كما يدعى وان ظن فانه سهو فالتعريف الصحيح
تكرر في صفة حدثه العامل التزاماً فيندفع بالاول والاول والاول
الاخران اشتقاقاً حال من فاعل توضح بنا ويل المتكرراً وغيره

صحيح

خير